

حمدان بن زايد: الإمارات حريصة على مشاركة الجهود الدولية لحماية البيئة



أكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة، رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي، أن دولة الإمارات، وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ودعم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الرئيس الفخري للهيئة، تحرص على مشاركة الجهود الدولية لحماية البيئة والمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال سموه في كلمة بمناسبة يوم البيئة الوطني الخامس والعشرين، تحت شعار «العمل من أجل المناخ»، إن القيادة الرشيدة أدركت منذ وقت مبكر المخاطر المتزايدة لتغير المناخ على الإنسان والبيئة، وكانت من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وصادقت على اتفاقيات المناخ وآخرها اتفاقية باريس، وهي ملتزمة كذلك بتحديث ورفع تقارير البلاغ الوطني ومراجعة مساهماتها الوطنية بشكل دوري.

وأضاف سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، أنه وفي إطار سياسة التنوع الاقتصادي، تقوم الدولة وبشكل طوعي بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع ذات المنافع المشتركة والتي من شأنها الحد من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، ومن الأمثلة على ذلك الطاقة المتجددة والنووية، وتحسين كفاءة الطاقة في قطاعات النفط والغاز والصناعة،

والتحول إلى المركبات منخفضة الانبعاثات، وغيرها الكثير.

ولفت سموه إلى أن الدولة تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة في دول مختلفة، وفي المجالات كافة، ويعتبر صندوق أبوظبي لدعم الطاقة المتجددة إحدى المساهمات الوطنية لدعم الجهود الدولية في مجابهة تغير المناخ، وقد حددت الدولة أهدافها بشأن مستقبل الطاقة في عام 2050، والذي سيتضمن 50 في المائة طاقة نظيفة (نووية ومتجددة).

ونوه سموه بأن الإمارات تسعى إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات والخطط المستقبلية التي تشمل زيادة مساهمة الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الإنتاج وإدارة الطلب، وتنمية النظم البيئية لالتقاط وتخزين الكربون.

وأشار سموه إلى أنه تم الإعلان عن مجموعة من المساهمات الوطنية المحددة وتقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، والتي تضمنت تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 23.5 في المائة عام 2030، مقارنة بسيناريو العمل كالمعتاد.

وأضاف سموه أن الدولة قامت أيضاً بصياغة الخطة الوطنية لتغير المناخ 2050، والتي تقوم على ثلاثة مكونات، هي إدارة الغازات الدفيئة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي، وبناء القدرة على التكيف مع المناخ وتقليل المخاطر، ودفع (أجندة التنويع الاقتصادي). (وام

الصورة



الصورة

